يشكلن 37 % من أصحاب الملايين مع فرص واعدة في المستقبل

«بوسطن كونسلتينج»: 786 مليار دولار..مقدار الثروات النسائية في الشرق الأوسط حالياً

مصطفى بوسكا

سلطت شركة بوسطن كونسلتينج جروب (BCG) الضوء، في تقرير أطلقته مؤخرا، على دور النساء كقوة اقتصادية من المستوى الأول في المجتمع، متوقعة أن تكون السنوات المقبلة بمثابة عقد جديد يشهد ارتفاعاً ملحوظا في الثروات النسائية. يحث التقرير الذي يحمل عنوان «إدارة الثروات النسائية في العقد المقبل» الخبراء في مجال إدارة الثروات عبر الشرق الأوسط، على إعادة النظر في استراتيجياتهم ومناهجهم، وتعديلها وتطويرها بما يتلاءم مع احتياجات وأولويات العملاء من الأفراد، بغض النظر عن الجنس، إضافة إلى التأكيد على أهمية تصاعد دور المرأة كقوة إقتصادية فاعلة، توفر فرصا وإمكانات هائلة في عالم الثروات.

وبحسب تقرير الثروات العالمية 2019 الصادر عن شركة بوسطن كونسلتينج جروب، بناء على مراجعة شاملة لبيانات حجم السوق، فإن قطاعات الثروة النسائية في الأصول الخاضعة للإدارة (AuM) في وضع إيجابي يسمح لها بتحقيق كبير للغاية، حيث يتوقع أن تشهد الثروات النسائية نموا ملحوظا خلال السنوات القادمة عبر المنطقة. ويستكمل التقرير نتائجه الإيجابية، حيث يتوقع أن تشهد الثروات النسائية نموا هائلا في كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية لتبلغ 103 مليار دولار أمريكي و224 مليار دولار أمريكي على التوالي، مع توقع نمو الثروة وفق معدل نمو سنوي مركب (CAGR) يبلغ 8.3% و5.1% حتى عام 2023. وتؤكد هذه الأرقام على النمو الهائل الذي ستشهده الثروات النسائية، ودورها في توفير فرص وإمكانات استثنائية خلال العقد المقبل، في حال استمر النمو وفقا لهذه التوقعات.

وعلى الرغم من أن جائحة كوفيد19- ترخي بظلالها على الأوضاع الاقتصادية حول العالم، إلا أن التوقعات ما زالت إيجابية فيما يتعلق بالنمو المستمر والمتسارع للثروات في المستقبل - حيث ستسهم الثروات النسائية بقوة في تعزيز نمو الثروات عبر المنطقة خلال السنوات القادمة. وترتكز التوقعات المتعلقة باستمرارية النمو، إلى احتمالية حصول صدمة اقتصادية نتيجة الانتشار واسع النطاق للجائحة، والتي سينتج عنها بالتالي انحسارا في الإيرادات، يتلوه ازدهار في الثروات بعد عودة معدلات النمو الاقتصادية للتحسن. وستتمكن معدلات النمو السنوية، في هذا الإطار، من استيعاب التأثيرات الناجمة عن الصدمة الاقتصادية- ما يساهم بالتالي في استمرار تسارع النمو.

تشير الدراسات إلى أن منطقة الشرق الأوسط ستشهد خلال الفترة القادمة وصولا حتى العام 2023، معدلات نمو عالية، مع التوقع بارتفاع معدل النمو السنوي المركب بنسبة 9% بحلول عام 2023. ويعزى ذلك في المقام الأول إلى الاستقرار السياسي والإقتصادي عبر المنطقة، فضلاً عن الإجراءات المستمرة لتحسين خدمات الرعاية الصحية والاهتمام بتعليم المرأة. وبينما يتساوى الإناث والذكور في معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي والثانوي عبر المنطقة، تظهر الدراسات بأن نسبة الالتحاق بالجامعات من قبل الإناث تتفوق على نسبة الذكور في 15 إلى 22 دولة عربية. وعلى صعيد آخر، ارتفع شغل المرأة للمناصب القيادية بواقع 2.4% في الإمارات العربية المتحدة، في حين ارتفعت نسبة مشاركة النساء في مجالات ريادة الأعمال والقوى العاملة في المملكة العربية السعودية بنسبة واحد في المائة و0.5 في المائة على التوالي.

وقال مصطفى بوسكا، المدير المفوض والشريك في شركة بوسطن كونسلتينج جروب الشرق الأوسط: «تستمر منطقة الشرق الأوسط في تطبيق سياسات الانفتاح والتطوير على نحو مستمر، ومن ضمنها توسيع نطاق خدمات التعليم وتعزيز قطاع الرعاية الصحية، الأمر الذي نتج عنه آثارا إيجابية ملحوظة للمرأة عبر العديد من دول المنطقة. وتعتبر المشاركة في القوى العاملة، وتولي المناصب القيادية، والمساهمة في ريادة الأعمال، والتمكين الاقتصادي عناصر حيوية تساهم في تعزيز النمو والتطور الاقتصاديين، الأمر الذي يسهم بدوره في تعزيز نمو الثروات النسائية خلال العقد المقبل».

ضمان المساواة بين الجنسين في إدارة الثروات

يبلغ مقدار الثروات النسائية في الشرق الأوسط حالياً نحو 786 مليار دولار أمريكي، ومن المفترض أن يرتفع معدل النمو السنوي المركب بنسبة 9% بحلول عام 2023، وبالتالي تتوقع شركة بوسطن كونسلتينج جروب، أن يشهد العقد المقبل نموا مضطردا في الثروات النسائية. وترى المجموعة بأن المستشارين الماليين ومسؤولي إدارة الثروات يحتاجون لبذل المزيد من الجهود الهادفة للاستفادة من الفرص والإمكانات والأثر الذي تحققه المرأة، والاستثمار في الإمكانات والفرص الناجمة عن تعزيز ونمو الثروات عبر المنطقة.

لذا، ينبغي على مديري إدارة الثروات، تركيز اهتمامهم على قضيتين غاية في الأهمية، لضمان تمكين المرأة على النحو الأمثل. أولا، تعزيز ثقافة الإدماج - إعداد الفرق للمساهمة في إتمام عملية التحول الثقافي والتأسيس لبيئة متنوعة مع التركيز بالدرجة الأولى على العميل. ثانيا، التركيز على الأفراد - عبر اعتماد مقاربات شخصية مناسبة لكل فرد على حدة، وتصميمها على نحو مخصص لتتوافق مع الأهداف المالية والشخصية للأفراد. واستطرد بوسكا قائلا: « يتوجب على مديري إدارة الثروات، العمل على إعادة تقييم الثقافة السائدة بشأن التعامل مع أصحاب الثروات والاستثمارات من النساء، وتخطي الحواجز التقليدية للتعامل مع الأفراد، واعتماد مقاربات استشارية متطورة ترتكز على تحقيق أهداف الأفراد واستخدام الأدلة، لضمان تحقيق النساء لكل ما تصبوا إليه في العقد المقبل. ويساهم النهج الجديد لإدارة الثروات في تلبية احتياجات أصحاب الثروات من النساء ويمكّنهن من اتخاذ قراراتهن بأنفسهن على نحو مستقل. ما يعزز مكانتهن كقوة اقتصادية أكثر حضورا على الساحة الاقتصادية، والمساهمة في خلق ثقافة جديدة تنفي الحاجة للمطالبة بحقوق المرأة، أو المناداة بالمساواة بين الجنسين خلال السنوات القليلة المقبلة ».

خلال إجراءات الحجر والحد من التنقل لمواجهة «كوفيد19-»

«غوغل» تستعرض تقرير التنقل المجتمعي لدول الخليج خلال رمضان

- البحرين شهدت أقل انخفاض عام تليها الإمارات وعُمان والسعودية والكويت
- الإمارات والسعودية تسجلان انخفاضاً في التنقل لمحال المواد الغذائية

شركة غوغل

كشفت بيانات جديدة نشرتها شركة غوغل كيف استجابت دول مجلس التعاون الخليجي لأزمة كوفيد19- الصحية العالمية التي استمرت خلال شهر رمضان.

ووفقا لأحدث الأرقام، انخفض التنقل العام بمتوسط 36.9%- مقارنة بالمعدل الأساسي للشهر حتى منتصف مايو 2020 - مع انخفاض الزيارات إلى الحدائق العامة ومحلات البقالة وأماكن العمل.

واحتفل المسلمون بالشهر الفضيل، وهو عادة ما تكون فترة للزيارات العائلية، بشكل مختلف هذا العام عبر الإفطارات الافتراضية والمشاركة في الصلاة من المنزل.

وبينما تستمر الدول بتطبيق مستويات مختلفة من إجراءات الإغلاق العام، شهدت البحرين أقل انخفاض في الحركة في المنطقة بنسبة 21.7%-، تليها الإمارات (35.7%-)، وعمان (36.8%-)، والسعودية (39.5%-) والكويت (59.5%-).

وكان التنقل للمناطق السكنية الأقل تأثرا حيث بقي المواطنون والمقيمون في منازلهم خلال الشهر الفضيل، بمتوسط نمو بلغ 26.8% في دول مجلس التعاون الخليجي، تبع ذلك فئة البقالات والصيدليات (33%-) وأماكن العمل (45%-).

وسجلت التأثيرات الأهم في محطات النقل والحدائق العامة، بمتوسط انخفاض بلغ 60.1%- و 53.8%- على التوالي، بسبب سلسلة من الإجراءات الوقائية ضد كوفيد19- في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي.

كما شملت الإجراءات سلسلة من عمليات الإغلاق العام وحظر التجول في عمان والسعودية والإمارات، بينما علقت جميع دول مجلس التعاون الخليجي غالبية رحلات الركاب لمكافحة انتشار الفيروس.

وأشادت منظمة الصحة العالمية باستجابة دول الخليج، وقال مديرها الإقليمي الدكتور أحمد المنذري: «أشعر بالسعادة تجاه ما أنجز».

وأضاف: «الكثير من الدول، مثل دول الخليج، بدأت من اليوم الأول بإعداد نظامها في المطارات أو نقاط الدخول الأخرى إلى بلادها».

وأغلقت كل دول المنطقة المدارس والجامعات بحلول منتصف مارس، ثم الأعمال غير الضرورية بعد فترة وجيزة.

واتبعت كل دولة منهجها الخاص المناسب، فاستطاعت البحرين إعادة فتح المتاجر والمرافق الأساسية الأخرى في مرحلة مبكرة وزادت قدرات الاختبار العامة نتيجة لهذه الإجراءات.

وصدرت بيانات غوغل كجزء من تقارير التنقل المجتمعي الشهرية لعملاق البحث، والتي تظهر اتجاهات التنقل الوطنية في فئات تشمل محلات التجزئة والحدائق العامة وأماكن العمل والنقل العام.

وتظهر المعلومات، التي تضمن خصوصية المستخدمين، مقارنة بين مستويات الزائرين بأيام معدل الأساس، مما يمثل المعدل العادي لما قبل أزمة كوفيد19- لكل يوم من الأسبوع.

وقالت غوغل في التقرير: «بينما تستجيب مجتمعات العالم لكوفيد19-، سعينا من مسؤولي الصحة العامة أن نلمس النوع من المعلومات المجمعة التي تضمن خصوصية المستخدمين ونستخدمها في منتجات مثل 'خرائط غوغل' قد تكون مفيدة عند اتخاذ قرارات حاسمة لمحاربة كوفيد19-».

«تهدف تقارير التنقل المجتمعي هذه إلى تقديم نظرة شاملة حول التغيرات للاستجابة للسياسات التي تهدف إلى مكافحة كوفيد-19».

للدخول إلى حقبة جديدة من التطبيقات السريعة والعادلة والآمنة

«إل جي» تنضم إلى مجلس إدارة هيديرا لتسريع وتيرة الابتكار

اعلنت شركة إل جي إلكترونيكس (إل جي) وشركة هيديرا هاشغراف، منصة دفتر الحسابات الموزع على مستوى الشركات، عن انضمام "إل جي "إلى مجلس إدارة "هيديرا". ضُم المجلس لتمكين نموذج اللامركزية الأكثر سلاسة لدفتر الحسابات الموزع والذي من شأنه أن يضم ما يصل إلى 39 شركة عالمية ضمن مجموعة متنوعة من القطاعات والمناطق الجغرافية. "إل جي" هي العضو الرابع عشر في المجلس، حيث انضمت إلى Boeing وDeutsche Telekom وDLA Piper وWorldPay) FIS) وGoogle و IBM وMagalu وNomura وSwirlds وTata Communications وSwisscom Blockchain University College London (UCL) وWipro.

قال مانس هارمون، الرئيس التنفيذي والمؤسس المشارك لهيديرا هاشغراف: "يسرنا أن نرحب بشركة إل جي الرائدة في القطاع في مجلس إدارة هيديرا. تميزت إل جي على مر السنين بحكمتها ونهجها في اعتماد التقنيات الجديدة بهدف تحسين حياة العملاء والشركاء في جميع أنحاء العالم. ونتطلع إلى التعاون مع إل جي ونظامها الشامل لاستكشاف الطرق المحتملة العديدة التي تستطيع تقنية دفتر الحسابات الموزع مساعدة العملاء من خلالها وتسهيل تجربتهم". قال تشو تابغ إيل، نائب الرئيس الأول لشركة إل جي: "تتميز تقنية دفتر الحسابات الموزع بالقدرة على تعزيز القيمة للعملاء وتتيح للشركات عبر العديد من القطاعات تقديم الخدمات الجديدة القائمة على الثقة والأمن والسرعة التي توفرها. ونتطلع لأن نكون عضوا في مجلس إدارة هيديرا والفرص التي ستمكننا من التعاون مع الشركات الرائدة عبر مجموعة واسعة من القطاعات لمواصلة تطوير تطبيقات تقنية دفتر الحسابات الموزع لصالح الشركات والمستهلكين على حد سواء".

«الشركات العائلية الخليجية» يدعو لإجراءات استباقية لدفع عجلة النمو المستدام

عمر الغانم

كشف «مجلس الشركات العائلية الخليجية» عن تقرير «نسوية نزاعات الشركات العائلية في مجلس التعاون الخليجي»، والذي تتوفر منه نسخة مختصرة للعموم تتضمن ملخصا عن التقرير ونتائجه الرئيسية.

وتناولت أبحاث تقرير النزاعات ثلاثة أسئلة رئيسية وهي: ما آليات تسوية النزاعات، بخلاف القاضي، المتوفرة لتلبية احتياجات الشركات العائلية؟ وهل آليات تسوية النزاعات هذه قابلة للتطبيق وفعالة في ضوء اعتبارات الشركات العائلية؟ وما الآثار المترتبة على النتائج والتوصيات بالنسبة إلى أصحاب المصلحة في الشركات العائلية، بمن في ذلك أصحاب الشركات العائلية والمستشارون وصانعوا السياسات؟

وبناءً على المقابلات والنتائج الرئيسية، يوصي التقرير الذي تم تكليف شركة «التميمي ومشاركوه» بإعداده، ملاك الشركات العائلية باتخاذ إجراءات استباقية للوقاية من وقوع النزاعات، من خلال إرساء أطر متينة للحوكمة العائلية ومد جسور التواصل بأسلوب فعال، علاوة على حث أفراد العائلة على إيجاد حلول لنزاعاتهم حال وقوعها من خلال عملية الوساطة.

ويشير التقرير إلى الوساطة كشكل توافقي من الحلول البديلة للنزاعات وتتماشى بشكل وثيق مع ثقافة وتاريخ دول مجلس التعاون الخليجي. وتعتبر هذه العملية أكثر سرعة، وأقل كلفة من التحكيم والتقاضي، وأقل ضررا على العلاقات العائلية وانسجام أفرادها على المدى الطويل، وأقل ضررا على الأعمال، وتنطوي على المزيد من الخصوصية، إذا لا تعرض شؤون الأسرة للتدقيق العام. ويمكن أن تثبت فعاليتها للغاية إذا كان الوسيط المعني يحوز على ثقة وقبول جميع أفراد العائلة المتنازعين، ويمتلك فطنة تجارية وثقافية وقانونية ونفسية - لإدارة تعقيدات النزاع في الشركات العائلية.

ويشير التقرير أيضا إلى أن العرض الحالي من بدائل تسوية النزاعات العائلية في دول مجلس التعاون الخليجي غير ملائم، ولذلك ثمّة فرصة سانحة لأصحاب المصلحة المهتمين بنجاح الشركات العائلية للتمثل في أخذ خطوات عديدة لتحسين خيارات الوساطة في دول مجلس التعاون الخليجي بما في ذلك نشر الوعي، وتدريب الوسطاء المتخصصين في نزاعات الشركات العائلية، والنظر في الوساطة الإلزامية للنزاعات في الشركات العائلية التي تصل إلى المحاكم.

وعلاوة على ذلك، وبهدف دعم مجتمع ملاك الشركات العائلية، تناول التقرير مراكز الوساطة والتحكيم في دول مجلس التعاون الخليجي كأداة للتقييم الذاتي لدراسة احتمالية وقوع النزاع.

وأيد نتائج التقرير استطلاع حي تم إجراؤه خلال اجتماع المائدة المستديرة القانونية السادس الذي ينظمه «مجلس الشركات العائلية الخليجية». وأفاد أكثر من 75% من المشاركين بأنهم لا يملكون أو لا يعرفون إن كانوا يملكون آلية محددة لتسوية النزاعات ضمن هيكلية حوكمة العائلة، ولم يتيقن العديد منهم حول موثوقية بدائل حل النزاعات، وأفاد نحو نصفهم (بنسبة 53%) بأن هذه البدائل «موثوقة إلى حد ما». وأفاد جميع المشاركين في الاستطلاع بأن بدائل حل النزاعات ستحظى بثقتهم إذ أكان المحكم متخصصا في مجال النزاعات العائلية، بما يدعم نتائج «تقرير حل النزاعات» لمجلس الشركات العائلية الخليجية، وبالمجمل، أشار المشاركون في الاستطلاع إلى أن أكثر القضايا شيوعاً التي تثير النزاعات في الشركات العائلية هي توريث الإدارة والقرارات الإدارية.

وفي ظل الوضع الراهن، قد يختلف أفراد العائلة حول التوجه والاستجابة الإدارية للشركة العائلية لتفشي الوباء العالمي، ومع غياب الإجراءات الوقائية، قد يتطور هذا الاختلاف إلى نزاع، ويكون مصدراً للقلق وعدم الاستقرار في الشركة العائلية.

وأكد عمر قتيبة الغانم، رئيس مجلس إدارة «مجلس الشركات العائلية الخليجية»، على عمق التزام المجلس بنشر الوعي بأهمية اتخاذ التدابير المسبقة واعتماد الآليات الأكثر فعالية لإدارة النزاعات في الشركات العائلية في منطقة مجلس التعاون الخليجي.

وقال: «يسلط بحث مجلس الشركات العائلية الخليجية الضوء على القضايا التي يمكن اعتبارها حساسة للغاية، ليس فقط للشركات العائلية وإنما للمنطقة عموما، وباتت النتائج أكثر أهمية الآن في ظل ما تشهده الأسواق من تداعيات غير مسبوقة بسبب تفشي وباء 'كوفيد19-'. وتشكل الشركات العائلية جزءاً في غاية الأهمية من اقتصاد المنطقة، لذلك فإن تبني إجراءات استباقية لتسوية النزاعات المحتمل وقوعها هو أمر في غاية الأهمية. ويقدم تقريرنا العديد من الطرق والوسائل التي يمكن للعائلات استخدامها لحل خلافاتهم وتجنب الإضرار بقيمة أعمالهم التي تم إنشاؤها على امتداد أجيال متعاقبة».

وأضاف الغانم: «يعتبر تقريرنا حول حل النزاعات مبادرة هي الأولى من نوعها لتوضيح الخيارات المتاحة أمام الشركات العائلية والحكومات والمشرعين لدعم استمرارية نموذج الأعمال هذا. ونحن في 'مجلس الشركات العائلية الخليجية' حريصون دائما على إطلاق المبادرات التي تدعم بيئة الأعمال في المنطقة، وتمهد الطريق أمام المزيد من النجاح والازدهار».

وعلى مستوى منطقة الخليج، دخل نحو 80 بالمئة من الشركات العائلية مرحلة انتقالية حرجة من الجيل الأول إلى الثاني أو من الجيل الثاني إلى الثالث، وفقا للدراسة التي أعدها «مجلس الشركات العائلية الخليجية» بالتعاون مع «ماكنزي» عام 2015. وتشير التقديرات إلى انتقال أصول بقيمة تزيد على تريليون دولار أمريكي إلى الجيل الثالث خلال العقد المقبل، وفقا لتقرير صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.